

الشركات متعددة الجنسيات في ضوء المستجدات الاقتصادية المعاصرة

Multinational companies in the light of contemporary economic developments

ط.د. صدام حسين بومعزوزة* د. بن عبو عفيف

جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم
جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم
مستغانم

afif.benabou@univ-mosta.dz /sadamhocine.boumazouza@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2024/10/17 - تاريخ القبول: 2024/11/25 - تاريخ النشر: 2024/12/20

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهم المستجدات التي لحقت بالاقتصاد العالمي في ظل عولمة الإنتاج، وهذا الاتجاه دفع بدوره إلى تنامي دور شركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة، حيث تؤثر هذه الأخيرة بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل

التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية، وتأثير ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية.

لذلك ستنصب الدراسة حول انعكاسات هذه المستجدات الاقتصادية على الاقتصاد العالمي ككل والاقتصادات النامية بوجه خاص وبدرجة كبيرة نحو عولمة الإنتاج من خلال الشركات متعددة الجنسيات بصفة أساسية، وعليه اعتمدنا على المنهج التحليلي لدراسة تزايد درجة تكامل الإنتاج عالميا والتغيير في شكل تقسيم العمل الدولي الأمر الذي أسهم في زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

الكلمات المفتاحية: الشركات متعددة الجنسيات- الاستثمار المباشر- عولمة الإنتاج- تكامل الإنتاج عالميا- الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

Abstract:

This trend has in turn led to the growing role of multinational companies in the context of globalization. The latter has been strongly influenced by the global economy through direct investments in technology transfer, marketing and management expertise, and the impact of the phenomenon of globalization on

all levels of production, finance, technology, marketing and management.

Therefore, a study will be conducted on the implications of these economic developments for the world economy as a whole and for developing economies in particular, and to a large extent, mainly through multinational companies. We have also relied on the analytical approach to study the increasing degree of integration of production globally and the change in the form of the international division of labor, which has contributed to increasing economic interdependence.

Keywords: Multinational Corporations - Direct Investment - Factors of Production - Global Production Integration - Economic

1. مقدمة:

يشهد العالم منذ الربع الأخير من القرن العشرين وحتى الوقت المعاصر العديد من المستجدات التي أحدثت تغييرات اقتصادية على كافة المستويات العالمية والإقليمية. وتبدو أهمية البعد الاقتصادي في هذه التغيرات في ظل أوضاع تنافس الأمم على الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى العالم، وذلك لاختلاف درجات

قوتها ونفوذها الاقتصادي، بحيث أدى الاتجاه الدولي نحو تحرير أسواق السلع والخدمات من كافة القيود في إطار اتفاقية الجات إلى الاتجاه نحو عولمة الإنتاج وذلك من خلال الشركات متعددة الجنسيات مما أدى إلى تكامل الإنتاج عالمياً وتزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل، ومن أهم مظاهر تقسيم العمل الدولي بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ولهذه المتغيرات انعكاسات على الاقتصاد العالمي بوجه عام وعلى اقتصادات بعض البلدان النامية بوجه خاص. حيث تمثل هذه الظاهرة أكثر المتغيرات الاقتصادية علاقة بتنامي نشاط الشركات المتعدد الجنسية، ومنه ما هي أهم المستجدات التي لحقت بالاقتصاد العالمي في ظل تنامي نشاط الشركات متعددة الجنسيات؟ وكيف اتجه الاقتصاد العالمي نحو عولمة الإنتاج من خلال هذه الشركات؟ وماذا ترتب عن هذا الاتجاه؟ كيف أثرت الشركات متعددة الجنسيات بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة؟ ماذا نتج عن تكامل الإنتاج عالمياً وتقسيم العمل الدولي وكيف أدت هذه التطورات إلى زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم مختلفة وأهم نتائجها؟ ما هو التحدي الذي يواجه الدول النامية حول قدرة اقتصاداتها على الاستجابة لتكامل الإنتاج عالمياً وتغيير شكل تقسيم العمل الدولي والاستفادة من تزايد دور الاستثمار الأجنبي المباشر؟

لذلك سنسلط الضوء في هذه الورقة البحثية على العديد من المحاور المتمثلة فيما يلي:

1- أهم المستجدات الاقتصادية المعاصرة

2- أهم انعكاسات هذه المستجدات الاقتصادية الدولية المعاصرة على الاقتصاد العالمي والاقتصادات النامية

2. المستجدات الاقتصادية المعاصرة

أدت هذه المستجدات المعاصرة إلى إحداث العديد من التغيرات ذات الصلة بالاقتصاد العالمي ونذكر منها:

1.2 الاتجاه نحو عولمة الإنتاج:

تعد العولمة **Globalization** اتجاه حديث معاصر ينطوي على قيام نظام اقتصادي عالمي يحل محل النظام الاقتصاد الدولي، تختفي فيه الحدود المصطنعة بين اقتصادات البلدان حيث تتحرر فيه من سيطرة السياسات القومية يفترض أن تكون محايدة¹.

وتعتمد العولمة على أربعة مقومات أساسية :

أولها: حرية رؤوس الأموال في الحركة دون أية عوائق على المستوى العالمي.

ثانيها: حرية إقامة الصناعة في أي مكان بغض النظر عن الجنسية أو السيادة القومية.

ثالثها: عالمية المعلومات التي ترتبت على الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة.

رابعها: حرية المستهلك عالميا في انتقاء ما يريد من أي مصدر يشاء.

وبناء على ذلك يسود الاقتصاد العالمي اتجاه نحو عولمة الإنتاج، وهذا الاتجاه يدفع بدوره إلى تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات²، في ظل العولمة.

حيث تؤثر الشركات متعددة الجنسيات بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها- في شكل استثمارات مباشرة- من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية.

وتتميز الشركات متعددة الجنسيات بعدد من السمات، من أهمها:

ضخامة الحجم لا بمقياس رأس المال فقط، ولكن بحجم المبيعات أو الإيرادات أساسا³.

أنها ذات احتكارات دولية وتنتج العديد من السلع والخدمات في أقاليم متعددة من دول العالم سواء أكانت متقدمة أم نامية، وتقوم بتنوع إنتاجها وأنشطتها بين مجالات عديدة. ويتم ذلك إما عن طريق مشروعات تكملها مباشرة، أو فروع مملوكة لرأس المال المحلي، أو وحدات مملوكة ملكية مشتركة تتبعها عن طريق استئجار أو شراء لراءات الاختراع والخبرة التكنولوجية، وغيرها مما تملكه الشركة الأم، وتقوم الشركات متعددة الجنسيات بشراء وحدات إنتاجية قائمة بالفعل - خاصة تلك الوحدات المملوكة للدولة وفقا لسياسة الخصخصة - إذ اتضحت صلاحيتها للدخول في سلسلة مشروعاتها التمويلية أو الإنتاجية أو التسويقية، مع الاستفادة من تباين ما تملكه كل دولة من قوة عاملة أو موارد اقتصادية طبيعية، فضلا عن العوامل التي تبرر اقتصاديا توطين صناعة ما في إقليم دولة دون غيره.

الشركات متعددة الجنسيات هي الأداة المسئولة عن الإستثمار الأجنبي المباشر، والذي يعد عاملا محركا مهما للإقتصاد العالمي منذ عقد الثمانينات (من القرن الماضي) فصاعدا⁴.

وجود إدارة مركزية قوية تخطط للشركة ككل وتوضح استراتيجيتها باعتبار العالم كله مجالا لنشاطاتها. وتقوم تلك الشركات بتطوير دائم لمراكز البحوث والتطوير والتسويق والتنظيم، بحيث تستمر السيطرة للمركز الرئيسي في مواجهة الوحدات التابعة للشركة.

وبذلك فإن الشركات متعددة الجنسيات تسعى لتحويل العالم إلى حقل اقتصادي واحد لا تحد منه الحواجز الناجمة عن الحدود السياسية أو السياسات الإقتصادية للدول، وعلى هذا النحو تتمكن الشركات المتعددة الجنسيات من إنتاج السلعة الواحدة على أقاليم دول مختلفة، بحيث يتم إنتاج جزء أو أكثر من هذه السلعة في دولة ما، وإنتاج الأجزاء الأخرى في الدول الأخرى، مع تخصص دولة ما في عمليات تجمع المنتج النهائي. وتشكل هذه السمة التي تتزايد مع مرور الوقت - جوهر تقسيم العمل الدولي الجديد.

2.2. أهم المؤشرات على تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات

وتدل عدد من المؤشرات على تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات وأهميتها في دفع الإتجاه نحو عولمة الإنتاج، لعل من أهمها :

أنه قدرت عدد الشركات متعددة الجنسيات - كمراكز رئيسية دون الفروع والتوابع - في منتصف التسعينات من القرن العشرين بنحو 45 ألف شركة. وهذه الشركات تسيطر على حوالي 280 ألف شركة تابعة⁵.

ويشير تقرير) نشرته مجلة FORTUNE في يوليو 1996⁶ (عن أكبر خمسمائة شركة متعددة الجنسيات في العالم أن إجمالي إيرادها تصل إلى حوالي 45% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتستحوذ الشركات متعددة الجنسيات في مجموعها على حوالي 40% من حجم التجارة الدولية، وعلى معظم الإستثمار

الأجنبي المباشر في أنحاء العالم، ولذلك تقوم بدور مؤثر في التمويل الدولي، فعلى سبيل المثال بلغت تكلفة التشغيل لشركة IBM الأمريكية 860 مليون دولار في نهاية الثمانينات من القرن العشرين، اقتصر ما أنفق منها داخل وحداتها في الولايات المتحدة الأمريكية على 235 مليون دولار فقط، بينما أن الجزء الأكبر (625 مليون دولار) تم إنفاقه خارج الولايات المتحدة الأمريكية مثل كوريا، سنغافورة، واليابان، ومنها ما ذهبت لشركات أمريكية قائمة في بعض الدول⁷، وتتوزع أكبر خمسمائة شركة متعددة الجنسيات (طبقاً لتقرير مجلة FORTUNE 1997) على الدولي الرئيسية التي تنتمي إليها، حيث تبلغ عدد الشركات بالولايات المتحدة الأمريكية 175 شركة من بين أكبر خمسمائة شركة متعددة الجنسيات في العالم، كما تأتي اليابان في المرتبة الثانية بعدد 112 شركة، ثم بقية الدول الصناعية المتقدمة بعدد 174 شركة.

بينما تتواجد بالدول النامية 27 شركة فقط من بين أكبر خمسمائة شركة في العالم، وتوجد هذه الشركات أساساً في كوريا الجنوبية (12 شركة)، الصين (4 شركات)، البرازيل (5 شركات)، تايوان (شركتان)، وشركة لكل من الهند وماليزيا والمكسيك.

ولعل هذا يعكس أساساً نمط التصنيع الذي اتبعته دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية منذ الستينات من القرن العشرين، والقائم على بناء صناعات تصديرية، يضاف إلى الفوارق القومية ذات الأهمية في جذب مختلف أشكال الاستثمار

الأجنبي المباشر الذي يتم من خلال الشركات متعددة الجنسيات. فالدول تتباين تباينا ملحوظا في قدرة اقتصادها على تحقيق مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات، فهذه الشركات تحتاج إلى شروط قانونية واقتصادية وسياسية في البلد لحماية استثماراتها، وترتبط طريقة هذه الشركات ارتباطا وثيقا ببيئة المؤسسات المحلية.⁸

حوالي 80% من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وأن إنتاج أكبر 600 شركة يتراوح ما بين ربع وخمس القيمة المضافة من إنتاج السلع عالميا.

يتركز عدد 143 شركة- من أكبر خمسمائة شركة متعددة الجنسيات- في الفروع الصناعية التي تطلب استخداما عاليا لنتائج البحوث العلمية والتكنولوجية في شتى المجالات. والتي يشكل التطوير الدائم إطارا ضروريا لتوسعها ونجاحها في مواجهة الشركات الأخرى.

وتأتي ثاني أكثر المجالات تركزا من حيث عدد الشركات- من بين أكبر خمسمائة شركة متعددة الجنسيات- هو قطاع المال حيث يخصه عدد 129 مشروعا، ما بين بنك وشركة تأمين وشركة أوراق مالية.

يتوافر لدى هذه الشركات حوالي ضعف الإحتياطي الدولي من الأصول السائلة من الذهب والإحتياطيات من العملات الدولية ويدل هذا على مقدار تأثير هذه الشركات

متعددة الجنسيات على السياسات النقدية بدول العالم المختلفة وبخاصة الدولية النامية.

تتفوق الشركات المتعددة الجنسية مقارنة بالشركات المحلية من حيث حجم رأسمالها واستثماراتها، وعدد العاملين فيها، حجم المنظومة الإدارية والتسويقية والكفاءة البشرية، تنوع إنتاجها وأرقام مبيعاتها أو الإيرادات التي تحققها، فمثلا حققت شركة "جنرال موتورز" مبيعات تفوق 35 مليار سنويا وهذا الرقم يتجاوز إجمالي الإنتاج القومي لأغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كما بلغت قيمة مبيعات أكثر من 500 شركة حوالي 200 مليار دولار.

أما في الألفية الجديدة وحسب تقديرات CNUCED استمر ارتفاع السلع والخدمات من قبل 82 ألف شركة متعددة الجنسية وفروعها الأجنبية 790 ألف فرع حيث تجاوز مخزون الاستثمار الأجنبي 15 ألف مليار دولار في عام 2008، ووصل إلى 29 ألف مليار دولار في عام 2009. ويمثل الإنتاج الخام للفروع الأجنبية في العالم 11% من الإنتاج الداخلي الخام العالمي MONDIAL PIB في حين وصل العاملين فيها إلى 80 مليون عامل .

3. انعكاسات المستجدات الاقتصادية الدولية المعاصرة على الاقتصاد العالمي والاقتصادات النامية

أدت هذه المستجدات الاقتصادية المعاصرة السابق تناولها إلى إحداث عدد من الانعكاسات ذات الصلة على الاقتصاد العالمي ككل وكذا الإقتصادات النامية من خلال تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات.

1.3 تزايد درجة تكامل الإنتاج عالميا وتزايد درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل:

أدى الاتجاه الدولي نحو تحرير أسواق السلع والخدمات من كافة القيود في إطار اتفاقيات "الجات" إلى اتجاه نحو عولمة الإنتاج، وذلك من خلال الشركات المتعددة الجنسية، مما أدى تكامل الإنتاج عالميا وتزايد درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

وقد حدث نوع من التنوع في الهياكل الإنتاجية بالدول النامية قلل اعتمادها على إنتاج وتصدير الخامات والمواد الأولية بشكل عام، وزاد من نصيب الصناعة في الناتج القومي وفي الصادرات وهو تنوع أسهم في إحداثه - بدرجة كبيرة نسبيا - الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال الشركات المتعددة الجنسية.

وبناء على ذلك تطورت وظهرت أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي من أهمها ظهور تقسيم العمل بين دول العالم المختلفة في نفس السلعة⁹

وأصبح من المعتاد - بالنسبة لعدد كبير من السلع الاستهلاكية والمعمرة - أن تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات والواردات في نفس الدولة، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة. "INTRA INDUSTRY" وأصبح من المعتاد أيضا أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من الدول بحيث تخصص كل دولة بإنتاج جزء أو أكثر من إنتاج تلك السلعة وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة "Intra-Firm" وقد ظهر هذا واضحا في طبيعة المنتج الصناعي، حيث لم يعد في إمكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستقل بمفردها في إنتاج منتج معين، وإنما أصبح من الشائع - في العصر الحالي - أن نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات والأجهزة الكهربائية والحاسبات الآلية وغيرها، يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع أحد المكونات فقط.

وأصبح هذا النوع من التخصص من أهم مظاهر تكامل الإنتاج عالميا ومن أهم مظاهر تقسيم العمل الدولي بين الدول المتقدمة والدول النامية.

وكما سبق القول فإن هذا النمط الجديد من تكامل الإنتاج وتقسيم العمل الدولي، هو نمط يعتمد أساسا على الشركات المتعددة الجنسية وهذا النمط الجديد من تكامل الإنتاج وتقسيم العمل الدولي يستتبع زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول وتديولا أكبر للأسواق عموما سواء كانت أسواقا للإنتاج أو الاستهلاك، وما يتبع ذلك من وحدة السوق العالمية بلا حدود جغرافية أو

اقتصادية أو سياسية، مع سيادة الأسعار العالمية حتى في داخل الاقتصادات المحلية. ولقد أدت هذه التطورات مجتمعة إلى زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين دول العالم المختلفة وكان من نتائجها ظهور آثار عديدة أصبحت من السمات الأساسية للاقتصاد العالمي في الوقت المعاصر¹⁰.

3. آثار الاقتصاد العالمي في الوقت المعاصر

-زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية الوافدة من الخارج، نظرا للارتفاع الكبير في نسبة النشاط الاقتصادي المعتمد في رواجه أو كساده في ما يحدث في العالم.

-سرعة انتقال صدمات الاقتصادية -إيجابية كانت أم سلبية- من ركن إلى آخر من أركان الاقتصاد العالمي. فإذا حدثت موجة انتعاشية في إحدى البلدان الصناعية الكبرى فإنها تنقل سريعا إلى البلدان الصناعية الأخرى والبلدان الآخذة في النمو، وكذلك أمر إذا ما حدث موجة انكماشية. ولم يعد ذلك مقصورا على ما يحدث في البلدان الصناعية الكبرى، بل إن ما يحدث في إحدى البلدان الآخذة في النمو، قد يكون له نفس التأثير على أجزاء أخرى من العالم.

-تزايد أهمية الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النمو في البلدان المختلفة. حيث أنه من المعروف أن نمو الناتج القومي يتوقف بصفة أساسية على حجم ونوعية الاستثمارات وعلى سلامة السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية، وعلى حجم الصادرات. وكانت الصادرات تقوم بدور ثانوي بالقياس إلى العاملين الآخرين – وهما الاستثمارات ونوعية السياسات الاقتصادية – ولكن أصبحت الصادرات بعد زيادة درجة الاعتماد المتبادل مصدرا لا يقل أهمية عن المصادر الأخرى.

-زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي زيادة كبيرة، والتي نتجت عن إزالة العوائق أو تخفيفها في مستوى التدفقات الدولية السلعية والمالية وقيام أسواق عالمية في السلع والخدمات المتنوعة، تتصارع فيها بلدان العالم المختلفة – المتقدمة منها والنامية.

وفي ظل تلك الأوضاع وتبعاً لظروف البلدان النامية، فقد تفاوتت درجة استجابات اقتصادات تلك البلدان النامية للآثار الناتجة عن تكامل الإنتاج عالمياً، وعن تزايد درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل .

2.3 تباين استجابة بعض البلدان النامية لتكامل الإنتاج عالمياً:

تأثرت اقتصادات البلدان النامية كجزء من الاقتصاد العالمي بالتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ويتضح ذلك في عدد من الانعكاسات الاقتصادية ذات الصلة باقتصادات البلدان النامية.

اتجه الاقتصاد العالمي منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين بدرجة كبيرة نحو عولمة الإنتاج من خلال الشركات متعددة الجنسية - بصفة أساسية - وما ترتب على ذلك من تزايد درجة تكامل الإنتاج عالمياً والتغير في شكل تقسيم العمل الدولي، الأمر الذي أسهم في زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل. فلقد أشارت دراسة قام بها صندوق النقد الدولي إلى أن كل زيادة تبلغ 1% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول الصناعية، ترتبط بزيادة تتراوح ما بين 0.2%، 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدول النامية غير بترولية. حيث ينسب هذا التطور وهذه العلاقات السببية بدرجة كبيرة، إلى نمو الاعتماد المتبادل عن طريق التجارة وإن لم يكن السبب الوحيد¹¹.

ويشهد العالم درجة متزايدة من التشابك الاقتصادي بين الدول والكيانات الاقتصادية العملاقة المسماة بالشركات متعددة الجنسيات، ويتعاظم الدور الذي تؤديه هذه الشركات في تنظيم وتدويل الإنتاج، وفي الاستفادة من التطور التكنولوجي، في تعظيم أرباحها وتوسيع أسواقها، وفي زيادة نفوذها في التجارة الدولية. فهذه الشركات تسيطر على جزء هام من تجارة السلع الصناعية وتحتكر تجارة السلع ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع¹²، وتقود عملية الاستثمار الأجنبي

المباشر على المستوى الدولي، فهذه الشركات متعددة الجنسيات هي الأداة المسؤولة عن الاستثمار الأجنبي المباشر¹³.

ومع تزايد تحكم الكيانات المعروفة بالشركات متعددة الجنسيات في مقدرات الاقتصاد العالمي، ومع تزايد الصراع واحتدام المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية وتراجع دور الدولة القومية في سيطرتها على إحداث السياسة الاقتصادية، فإن التحدي الذي يواجه الدول النامية هو قدرة اقتصاداتها على الاستجابة للتكامل الإنتاج عالميا وتغيير شكل تقسيم العمل الدولي، والاستفادة من تزايد دور الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى دول العامل المختلفة وفي الدول النامية بصفة خاصة، حيث يتخذ موقعا في غاية الأهمية في تعزيز فعالية الاقتصاد القومي.

وتختلف درجة استجابة الدول النامية لتكامل الإنتاج عالميا وتغيير شكل تقسيم العمل الدولي وفقا لمدى التطور الذي يشهده جهازها الإنتاجي وقواها العاملة، ومدى توافر الشروط المختلفة التي تجذب رأس المال الأجنبي للاستثمار في الدولة، حيث ترتبط طريقة عمل الشركات متعددة الجنسيات ارتباطا وثيقا ببيئة المؤسسات المحلية.

وقد أشارت إحدى الدراسات¹⁴ إلى أن تدفقات رأس المال الخارجي الأجنبي - الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات - إلى الدول النامية، زادت خلال الفترة من

1970 إلى 1994 من 5 بليون دولار إلى 173 بليون دولار، توجهت ثلاثة أرباع هذه التدفقات إلى عشرة بلدان فقط معظمها في شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وهذه الدولة هي أكثر الدول اندماجاً في السوق العالمي، وانخراطاً في طريقة تكامل الإنتاج عالمياً وفي التغير في شكل تقسيم العمل الدولي الجديد¹⁵. كذلك فإن تلك الدول أثبتت قدرة فائقة - نسبياً - على الاستجابة والارتفاع بمعدلات الادخار والاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي.

أما الدول التي لم تحقق ذلك، فقد تجاوزها رأس المال الأجنبي، أو لم تستقطب منه سوى نسبة ضئيلة وبالتالي لم تنجح تلك الدول النامية - ومنها الدول العربية - لا في اجتذاب الشركات متعددة الجنسيات بنفس الأسلوب، ولا في تحقيق نقلة مماثلة في مرتبة الدول الحديثة التصنيع.

ومن جهة أخرى، فإن هذه الدول النامية - ومنها الدول العربية - مازالت في حالة من التبعية الاقتصادية التي نشأت في عصر الاستعمار.

ويمكن القول أنه في ظل تكامل الإنتاج عالمياً وتغير شكل تقسيم العمل الدولي، تحتاج الدول النامية إلى ضرورة العمل على تحقيق تنمية اقتصادية من خلال إحداث تغييرات هيكلية في اقتصادات تلك البلدان النامية، وتفعيل إسهامات مدروسة وذات بعد استراتيجي من جميع المؤسسات الاقتصادية بالدولة.

4. الخاتمة:

نستخلص من عرضنا السابق، أن تلك المستجدات الاقتصادية المعاصرة أتت كنتيجة من العوامل مثل انهيار الاتحاد السوفياتي وثورة تكنولوجيا الاتصالات والتي يسرت الأمر على الشركات متعددة الجنسيات سبل الحصول على معلومات عن أسواقها المستقبلية، وقوة سطوة هذه الأخيرة من خلال رغبتها الجامحة نحو زيادة أرباح من خلال عمليتي الاندماج والشرء الكامل (M&A) في كافة المجالات من الخدمات وحتى الصناعة، وذلك للوصول إلى احتكار شبه كامل للسوق سواء على المستوى المحلي أو الدولي .

ولكن التغيرات التي طرأت على قواعد وسياسات التجارة الدولية، تمثل واحدة من أهم العوامل التي أعطت الاستثمار المباشر تلك الأهمية، بإنشاء منظمة التجارة العالمية WTO فتح عهدا جديدا للاستثمار المباشر وخاصة في الدول النامية.

وأهم النتائج المتوصل إليها :

-بروز رأس المال الفكري لأهم أمل خالق للثورة في معظم الدول الصناعية خلال السنوات الماضية.

-التوسع في عولمة الأنشطة الاقتصادية وقد يسر ذلك تطور في تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات والانخفاض في عوائق كل من التجارة والاستثمار على مستوى العالم بأكمله.

-بروز هيمنة سياسات الكثير من الدول، إذا لم تكن في دول العالم مجتمعة، لعبت دورا مؤثرا في عملية تقسيم المخاطر الاقتصادية والسياسية، وكذلك إعادة رسم خريطة الاستثمار الأجنبي الذي تتولاه الشركات متعددة الجنسيات.

-التوسع في عولمة الإنتاج وتعظيم أهمية دور الشركات متعددة الجنسيات كآلية لكل من التنمية الاقتصادية وعملية الانجاء نحو العولمة.

-ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يسرت الأمر على الشركات متعددة الجنسيات الحصول على المعلومات على أسواقها المستقبلية وقوة سطو هذه الأخيرة من خلال رغبتها الجامحة نحو زيادة الأرباح من خلال عمليتي الاندماج والشراء (M8A) في كافة المجالات من الخدمات وحتى الصناعة وذلك للوصول إلى احتكار شبه كامل لسوق سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

-التغيرات التي طرأت على قواعد وسياسات التجارة الدولية تمثل واحد من أهم العوامل التي أعطت الاستثمار المباشر تلك الأهمية، فإنشاء منظمة التجارة العالمية WTO في 1994 فتح عهدا جديدا للاستثمار خاصة في الدول النامية.

-منح أية تدابير تجارية من شأنها التأثير على الاستثمار وكذلك حماية الملكية الفكرية وغيرها من الاتفاقات التي تضمنتها جولة الأرجواي وتؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

-شجع إنشاء العديد من الاتحادات الإقليمية مثل النافتا والاتحاد الأوروبي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على تلك الاتحادات حيث أزيلت العقبات التجارية وفتحت أسواق منطقة الاتحاد أمام المستثمر ليتحرك بحرية.

-تنامي قوة الشركات متعددة الجنسيات ذاتها خلال عمليات الدمج والتملك (M8A) وهو ما أضاف قوة جديدة لتنامي الاستثمار المباشر خلال التسعينات، فقد بلغ حجم تلك العمليات أكثر من تريليون دولار عام 2000.

-وعلى المستوى الداخلي مثلت المنافسة الشديدة ليس فقط من الدول النامية ولكن أيضا من الدول المتقدمة على جذب الاستثمار عاملا حاسما في نمو حجمه خلال التسعينات فالدول النامية على وجه الخصوص حررت سياساتها الاستثمارية خلال السنوات القليلة الماضية، فقد أزال كل تلك البلدان القيود التي كانت ترد على تملك الأجانب أو القيود التي كانت تحصل الاستثمار في قطاعات معينة وخففت من إجراءات التسجيل ولإنشاء وقدمت الحماية ضد المصادرة وحرية التحويل للأرباح وغيرها.

-حيث أكد تقرير الاستثمار في العالم لعام 1998 على أن المنافسة الشديدة بين الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خلق العديد من التحديات بالنسبة لحكومات الدول المضيفة للإستثمار من بينها.

-حتى تكون هناك سياسة قوية ناجحة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على متخذي القرار لدراسة الفهم العميق لمحددات قرارات الشركات الدولية من خلال إستراتيجية طويلة المدى.

-نظرا لإحتدام المنافسة بين الدول لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن على الدول المضيفة تطبيق سياسات ترويجية أكثر فعالية، فالعالم صار كالكتاب المفتوح أمام الشركات والأُنجح هو من يحسن تسويق سوقه أمام المستثمر، صار سوق المستثمر كالسلعة بحاجة إلى حسن وكفاءة العرض والتسويق.

-على الرغم من سياسات التحرر الاقتصادي صارت صيغة عالمية، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال مرتكزا في القليل من الدول خاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية بينما غالبية دول العالم لا تزال بعيدة من أنشطة الشركات متعددة الجنسيات.

سيرت السياسات التحريرية كافة أرجاء العالم السير نحو التوسع الإنتاج الدولي ففي الفترة 1991-1996- 90 % من بين 599 تعديل في التشريعات الاستثمار الأجنبي المباشر كانت اتجاه التحرر والانفتاح.

- الانفتاح والتحرر العالمي أظهر الاستثمار الأجنبي في ثوب جديد وثم صارت نظرياته بحاجة إلى إعادة صياغة أو على الأقل تطوير كي تواكب تلك الت.

التوصيات :

- ضرورة قيام الحكومات بالتوسع في تطبيق السياسات التي يراها المستثمرون من متطلبات المناخ الاستثماري الملائم.

قائمة المراجع:

¹ Kenichi Ohmae, ' The End of the Nation State, The Rise of Regional Economics', (London :Harper Collins Publishers), 1985, PP.2-3.

¹ للتعرف على بداية نشأة الشركات متعددة الجنسية وتطورها، يمكن الرجوع إلى:

H.Dunning 'The Globalization Business, Challenge Of the 1990's', (London : Routledge), 1993.

¹ إسماعيل صبري عبد الله، "الكوكبة"، (القاهرة: مجلة مصر المعاصرة)، العدد 447، يوليو 1997، ص 21.

¹ جيرهام هيرست، بول طومبسون، "ما العولمة: الإقتصاد العالمي وإمكانات التحكم"، ترجمة: د.فالح عبد الله الجبار، (الكويت: سلسلة دار المعرفة) العدد 273، سبتمبر 2001م، ص 102، الأصل:

Pual Hirst, Gerhame Thompsin, 'Globalization In Question : The International Economy And PossiblitéS Of Governance' , (Polity Press) 2nd.ed.1999.

¹ جيرهام هيرست، بول طومبسون (ترجمة: د.فالح عبد الله الجبار)، المرجع السابق، ص 104.

¹ إسماعيل صبري عبد الله، "الكوكبة"، مرجع سابق ذكره، ص 22.

¹ Salvatore, 'International Ecomnomics » (N.J:Prentice Hall Int'l), 1995, P.2.

¹ فالح عبد الجبار، المرجع السابق، ص 103

¹ عبد المطلب عبد المجيد، العولمة واقتصاديات الدولة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 24.

¹ سعيد النجار، النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن 21، جمعية النداء الجديدة، رسائل النداء الجديدة، القاهرة، فبراير 1996، ص 15 وما بعدها.

¹ محمد عبد الجليل أبو سنة، النظام التجاري العالمي والإقتصادات العربية، السياسات والآثار والتحديات، ندوة متطلبات التنمية في الشرق الأوسط (المشرق

(والمغرب) في ظل المستجدات المحلية والعالمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، سبتمبر 1996م، ص 290.

¹ Simon Head, 'The New Ruthless Economy', (The new york Review Of Books), Feb, 1996, PP 47-52.

¹ جيراهاام طومسون وهيرست، المرجع السابق، ص 102.

¹ إبراهيم العيسوي، التنمية المنشودة لمصر في ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والتحديات المستقبلية، جمعية الإقتصاد السياسي، مجلة مصر المعاصر، القاهرة، العدد 443، يوليو 1996م، ص 114.

¹ B.Herredia, Development In the age Of Global Capital, The New York Review Of Books, Nov,1997, p383.

¹ Kenichi Ohmae, 'The End of the Nation State, The Rise of Regional Economics', (London :Harper Collins Publishers), 1985, PP.2-3.

² للتعرف على بداية نشأة الشركات متعددة الجنسية وتطورها، يمكن الرجوع إلى:

H.Dunning 'The Globalization Business, Challenge Of the 1990's',
(London : Routledge), 1993.

³ إسماعيل صبري عبد الله، "الكوكبة"، (القاهرة: مجلة مصر المعاصرة)، العدد 447، يوليو 1997، ص 21.

⁴ جيرهام هيرست، بول طومبسون، "ما العولمة: الإقتصاد العالمي وإمكانات التحكم"، ترجمة: د.فالح عبد الله الجبار، (الكويت: سلسلة دار المعرفة) العدد 273، سبتمبر 2001م، ص 102، الأصل:

Pual Hirst, Gerhame Thompsin, 'Globalization In Question : The International Economy And PossiblitéS Of Governance' , (Polity Press) 2nd.ed.1999.

⁵ جيرهام هيرست، بول طومبسون (ترجمة: د.فالح عبد الله الجبار)، المرجع السابق، ص 104.

⁶ إسماعيل صبري عبد الله، "الكوكبة"، مرجع سابق ذكره، ص 22.

⁷ Salvatore, 'International Ecomnomics » (N.J :Prentice Hall Int'l),
1995, P.2.

⁸ قالح عبد الجبار، المرجع السابق ، ص 103

⁹ عبد المطلب عبد المجيد، العولمة واقتصاديات الدولة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 24.

¹⁰ سعيد النجار، النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن 21، جمعية النداء الجديدة، رسائل النداء الجديدة، القاهرة، فبراير 1996، ص 15 وما بعدها.

¹¹ محمد عبد الجليل أبو سنة، النظام التجاري العالمي والإقتصادات العربية، السياسات والآثار والتحديات، ندوة متطلبات التنمية في الشرق الأوسط (المشرق والمغرب) في ظل المستجدات المحلية والعالمية، المعهد العربي لتخطيط الكويت، الكويت، سبتمبر 1996م، ص 290.

¹² Simon Head, 'The New Ruthless Economy', (The new york Review Of Books), Feb, 1996, PP 47-52.

¹³ جيراهاام طومسون وهيرست، المرجع السابق، ص 102.

¹⁴ إبراهيم العيسوي، التنمية المنشودة لمصر في ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والتحديات المستقبلية، جمعية الإقتصاد السياسي، مجلة مصر المعاصر، القاهرة، العدد 443، يوليو 1996م، ص 114.

-
- ¹⁵ B.Herredia, Development In the age Of Global Capital, The New York Review Of Books, Nov,1997, p383.